التذبذب يبلغ مستوى مرتفعاً لم يشهده منذ أكثر من عامين

«الوطني»: تزايد تقلبات الأسواق العالمية في ظل التلويح بتشديد الضوابط المالية

اوضح تقرير اقتصادي للبنك الوطني ان الأسواق العالمية شهدت تقلبات حادة خلال شهر فبراير مع بلوغ التذبذب مستوى مرتفع لم يشهده منذ أكثر من عامين. وتراجع مؤشر ستاندر اند بورز 500 بنسبة 5٪ من اعلى مستوياته بعد ان تمكن من تعويض بعضا من خسائره. وقد ادت مخاوف قبول الوضع الراهن بالإضافة إلى تغير وجهات النظر بخصوص وتيرة التشديد التي تتبعها البنوك المركزية، وخاصة في الولايات المتحدة، إلى التمهيد للخسائر التي سجلتها الأسواق في شهر فبراير. من جانب آخر، ارتفعت عوائد السندات نظرا لاعتبارات التشدد من قبل مجلس الاحتياط الفيدرالي في العام 2018. وواصلت البيانات الاقتصادية تأكيدها على قوة انتعاش وتعافي الاقتصاد العالمي وتحسن آفاقه المستقبلية على خلفية توقعات سياسات مالية إيجابية من جهة الولايات المتحدة.

تسارع وتيرة الاحتياط الفيدرالي

تبعت أغلب مشاعر التوتر من داخل الولايات المتحدة، حيث يبدو أن ارتفاع معدلات التضخم كان كافيا لترجيح كفة التوقعات نحو قيام الاحتياط الفيدرالي باتخاذ إجراءات مالية أكثر تشددا خلال العام 2018. وقد أكد ارتفاع معدل التضخم الأساسي لمؤشر اسعار المستهلك في يناير على بيانات النمو القوي للأجور كما لوحظ آنفا. وبعد النمو الشهري الذي طرأ على الأسعار الأساسية بنسبة 0.35٪ من اكبر الارتفاعات على الإطلاق منذ أعوام. ولكنعلى الرغم من ذلك، ظل معدل التضخم السنوي دون تغيير عند مستوى 1.8٪ على أساس سنوي. (الرسم البياني رقم 1.) كما تخطى مؤشر تضخم أسعار المنتجين التوقعات بتسجيله نموا بنسبة 0.4٪ على أساس شهري. واكد مؤشر اسعار نفقات الاستهلاك الشخصي ارتفاعا قويا في الأسعار، على الرغم من ثبات معدل التضخم الأساسي (1.5٪ على أساس سنوي) فيما يعد مستوى ادنى بكثير من المستوى المستهدف البالغ 2٪.

كما أن توقع قيام الاحتياطي الفيدرالي برفع الفائدة عدة مرات خلال العام 2018 يستند إلى خلفية التحول الإيجابي في آفاق النمو المستقبلية للولايات المتحدة. حيث يتوقع أن يتم تعزيز النمو القوي السائد حاليا بواسطة حزمة تحفيز مالية تشمل تخفيضات ضريبية غير مسبوقة وزيادة كبيرة في النفقات. وعلى الرغم من ضعف بعض البيانات الاقتصادية إلى حد ما في يناير، إلا أن الدلائل العامة تشير إلى قوة الاقتصاد. وبالفعل، كانت مبيعات التجزئة والإنتاج الصناعي اقل من المتوقع في يناير، كما كانت طلبيات السلع المعمرة ضعيفة، فيما كانتالبيانات الأخرى قوية، الأمر الذي أدى إلى تخطي المؤشر الصناعي لبنك الاحتياط الفيدرالي في فيلادلفيا في فبراير. وذلك ببلوغه مستوى 25.8 نقطة، في حين تحول مؤشر معنويات المستهلكين بشكل مفاجئ نحو الارتفاع.

وقد أدى ذلك إلى اتجاه التوقعات نحو تحرك الاحتياط الفيدرالي بوتيرة أسرع في رفع أسعار الفائدة خلال العام 2018. ويدعم هذا الرأي ايضا الشهادة التي أدلى بها رئيس مجلس الاحتياط الفيدرالي والتي أشار فيهاإلى إمكانية حدوث مزيدا من الارتفاعات في أسعار الفائدة خلال العام. وبالفعل، تشير توقعات عدد أكبر من المحللين في الوقت الحاضر إلى رفع أسعار الفائدة بواقع أربع مرات بمعدل 25 نقطة أساس في كل مرة خلال العام 2018. ولكناالاحتمال الأكبر أن يتم رفع أسعار الفائدة بمعدل ثلاثة مرات فقط. على صعيد آخر، شهدت عوائد السندات ارتفاعا هي الأخرى، حيث بلغ العائد على سندات الخزانة الأمريكية لأجل عشر سنوات 2.86٪. بتمو بلغ 43 نقطة أساس منذ بداية العام 2018.

الرسم البياني ١: مؤشر ستاندرد آند بورز

(مؤشر)

رسم بياني توضيحي

نمو منطقة اليورو لا يزال قويًا

لا يزال الانتعاش الاقتصادي في منطقة اليورو في وضع جيد وذلك على الرغم من تراجع بعض البيانات. وانخفض مؤشر مديري المشتريات في منطقة اليورو في فبراير إلى ادنى مستوى له في عدة أشهر، إلا انه ظل قويا عند مستوى 57.5 نقطة. وتراجع مؤشر المعنويات الاقتصادية إلى 114.1 نقطة، إلا انه احتفظ بموقعه بالقرب من اعلى مستوياته منذ 18 عامًا. كما ظلت البطالة عند ادنى مستوياتها القياسية ببلوغها 8.6٪ في يناير. بطبيعة الحال، لا يزال الهاجس الرئيسي في منطقة اليورو يتمثل في غياب الزخم التضخمي، حيث تراجع معدل التضخم الإجمالي إلى 1.2٪، على الرغم من أن معدل التضخم الأساسي كان مشجعا بنسبة 1.0٪. ونتيجة لذلك، يتوقع البعض أن يتحرك البنك المركزي الأوروبي نحو تشديد الأوضاع النقدية في القريب العاجل، وذلك على الرغم من أن قوة الوضع الاقتصادي تشير إلى أن استعداد البنك المركزي الأوروبي للقيام بذلك قد يكون اقرب مما تقترحه بيانات التضخم.

أما في اليابان، فقد تمكن الاقتصاد من الاحتفاظ بقوته على الرغم من ضعف البيانات الاقتصادية في الأسابيع الأخيرة، حيث تباطأت الأنشطة الصناعية من 4.4٪ على أساس سنوي في ديسمبر إلى 2.7٪ على أساس سنوي في يناير على خلفية ضعف الطلب وتراكم المخزون. كما ظل الاستهلاك المحلي منخفضا مع تباطؤ نمو مبيعات التجزئة أكثر من المتوقع. وعلى الرغم من بعض المخاوف المتعلقة بارتفاع الين مما قد يضر بالصادرات، إلا أن البيانات قد أظهرت خلاف ذلك، ففي حقيقة الأمر، تماسك مستوى الصادرات بشكل جيد.

أسعار النفط تحتفظ بتماسكها

بعد ارتفاع أسعار النفط إلى اعلى مستوياتها على مدى أربع سنوات خلال شهر يناير، عاودت التراجع مرة أخرى في فبراير نتيجة لاضطرابات السوق. وعلى الرغم من ذلك، فقد احتفظت الأسعار بمستويات تقارب 65 دولارًا بدعم من المؤشرات الرئيسية التي مازالت تبدو قوية نسبيا. إلى جانب ذلك، قد يكون هناك ايضا بعض الضغوط المؤدية لتراجع الأسعار بسبب تجدد إنتاج النفط في الولايات المتحدة والذي من المتوقع أن يضيف 1.3 مليون برميل يوميًا من الانتاج الإضافي في العام 2018، أو حوالي ثلثي النمو المتوقع في الإنتاج خارج نطاق منظمة الأوبك خلال العام.

«الوطنية العقارية» تحقق صافي أرباح 10.6 ملايين دينار خلال 2017

فيصل السلطان

أعلنت الشركة الوطنية العقارية، وهي إحدى الشركات العقارية الرائدة في المنطقة والتي تعمل حاليا على تطوير مشاريع بقيمة إجمالية تتجاوز ملياري دولار أمريكي في مصر والإمارات العربية المتحدة وغيرها من الأسواق، عن نتائجها المالية للعام 2017.

بلغت الإيرادات التشغيلية للشركة 38.5 مليون دينار كويتي، وبلغت الأرباح قبل خصم الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك 13.9 مليون دينار كويتي، وبلغ صافي الربح 10.6 مليون دينار كويتي. وتواصل الشركة تحقيق نمو في نشاط أسواقها الأساسية، إلا أنّ الانخفاض في الأرباح قبل خصم الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك وفي صافي الربح للعام 2017 جاء نتيجة التقييم العادل لمشاريع بنظام التشييد والتشغيل ونقل الملكية (مشاريع BOT) التي شارفت على انتهاء صلاحيتها في محفظة عقارات الشركة.

توصية مجلس الإدارة

أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أسهم منحة قدرها 10%، وسوف يتم طرح هذه التوصية على مساهمي الشركة للتصويت في اجتماع الجمعية العامة.

نظرة على أداء العمليات للعام 2017

صرّح نائب رئس مجلس الإدارة في الشركة الوطنية العقارية فيصل السلطان: "لقد كان 2017 عاما نشطا للغاية على العديد من الأصعدة. فمن الناحية التشغيلية، تواصل محفظة الأصول التأجيرية في الكويت والأردن تحقيق أداء جيد، وتحسنت أعمالنا في ليبيا بتحسن الوضع الأمني في البلاد، وأظهر السوق الكويتي العديد من الفرص التجارية الجديدة التي نسعى جاهدين للفوز بها. كما حققنا تقدما في مشاريعنا قيد التطوير، وبلغنا خطوة كبيرة في تنفيذ إثنين من اهم مشاريعنا، مشروع "ريم مول" في ابوظبي ومشروع "جراند هايتس" في مصر، وكلا المشروعين يسيران بشكل جيد وبما يتوافق مع مخططاتنا وتوقعاتنا. وإلى جانب ذلك، تبقى ميزانيتنا العمومية احد ابرز اهتماماتنا وتركيزنا، فقد عملنا في العام 2017 على تعزيز مركزنا المالي وتحقيق نتائج جيدة حتى يومنا هذا ووضعنا اسس ثابتة للمحافظة على قوة ميزانيتنا العمومية في عام 2018."

ابرز تطورات الأداء التشغيلي والاستثماري للعام 2017

• في الكويت، نافست شركة الوطنية العقارية و5 شركات محلية أخرى للتقديم على مناقصة مدينة العمال جنوب الجهراء التي طرحتها هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتنتظر الشركة اخذ الخطوات القادمة التي ستطرحها هيئة مشروعات الشراكة خلال عام 2018 لاستكمال إجراءات التقديم. هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص هي السلطة المسؤولة عن قيادة مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الكويت.

• أحرز مشروع "ريم مول" في أبوظبي خطوة كبيرة، فقد قامت شركة الفوانيني للتطوير العقاري وهي مشروع مشترك بين كل من الشركة الوطنية العقارية وشركة أجيليتي وشركة المشاريع المتحدة للخدمات الجوية "يوباك" بتوقيع اتفاقية قرض مشترك بقيمة 457 مليون دولار أمريكي مع مجموعة مكونة من أربعة بنوك محلية ودولية هي بنك أبوظبي التجاري، وستاندرد تشارترد، وبنك نور، وبنك الخليج في الكويت. وبالتزامن مع ذلك، تم توقيع عقد إنشائي مع شركة إنيبرا غلوبل، وهي مشروع إماراتي – إيطالي مشترك، لتكون المقاول الرئيسي لمشروع "ريم مول" الذي تبلغ تكلفته 1.2 مليار دولار، وقد تم بدء أعمال الإنشاء في خريف 2017 على أن تستمر لمدة 32 شهرا.

• أما في مشروع "جراند هايتس" السكني في مصر، فقد قامت الشركة ببيع 995 وحدة سكنية وقطعة أرض بقيمة مبيعات إجمالية تبلغ 3.4 مليار جنيه مصري وتم تسليم 460 وحدة منها للعملاء منذ بدء المشروع وحتى 31 ديسمبر 2017.

• حققت الشركة في مشروعها المشترك "بالم سيتي ريزيدانس" في ليبيا أرباحا تشغيلية بلغت 3.3 مليون يورو وارتفع معدل الإشغال من 8% إلى 24%، ولا يزال هذا المشروع هو الخيار الأفضل للشركات العالمية والوكالات الحكومية المشاركة في إعمار ليبيا.

أبرز التطورات في المركز المالي للعام 2017

• تم تعزيز رأسمال الشركة وقاعدة المساهمين مع النجاح في تأمين مبلغ 31 مليون دينار كويتي من شركة أجيليتي كقرض قابل للتحويل إلى أسهم ملكية وهي في طور تحويلها إلى أسهم حاليا.

• تم تخفيض الالتزامات البنكية من 161.7 مليون دينار كويتي إلى 149.4 مليون دينار كويتي.

توصية بتوزيع 24 فلساً نقداً

«الراي» تحقق 1.84 مليون دينار أرباحاً خلال 2017

«الراي» تعلن أرباحها المالية

حققت شركة مجموعة "الراي" الإعلامية، أول شركة إعلامية تدرج أسهمها في بورصة الكويت، 1.84 مليون دينار أرباحا بنهاية العام 2017، وذلك بما يعادل 7.9 فلس للسهم الواحد.

وقد أوصى مجلس الإدارة للجمعية العمومية بتوزيع أرباح بواقع 24 في المئة نقدا، بواقع 24 فلسا للسهم الواحد.

وتعليقاً على هذه النتائج، أكد رئيس مجلس إدارة مجموعة "الراي" الإعلامية، جاسم مرزوق بودي، أن "مجموعة تمكنت من الحفاظ على تعزيز صدارتها في السوق الإعلاني الكويتي، سواء في الإعلام المطبوع أو المرئي أو الإعلانات الخارجية، وذلك على الرغم من ضعف النشاط الاقتصادي بشكل عام، فضلاً عن استمرار الصعوبات التي واجهها السوق الإعلاني منذ بداية العام 2017، إلى جانب التراجعات للحوظة التي شهدتها مختلف أسواق المال المحلية والإقليمية والعالمية، وهو ما أثر نسبياً على حجم الإنفاق الإعلاني".

كما شدد بودي في بيان صحفي على أن جريدة "الراي" عززت مركزها الأول بين الصحف الكويتية، من حيث الانتشار ومعدلات القراءة وقوّة التأثير لدى المواطنين الكويتيين والمقيمين العرب، وذلك وفق استطلاعات الرأي من قبل أبرز وأهم الشركات المختصة والرائدة في هذا المجال بالمنطقة. كما أثبتت "الراي" نفسها مصدراً رئيسا للخبر الموثوق في مختلف متابعاتها للأحداث المحلية والإقليمية والعالمية عبر المحتوى الصحافي الاحترافي الذي يحاكي اهتمامات مختلف الشرائح والفئات من القراء.

وفي السياق نفسه، لفت بودي إلى أن تلفزيون "الراي" حقق من ناحيته نجاحا قويا في دورة برامجه المتنوعة والمميزة، لاسيما تلك التي عرضت خلال شهر رمضان المبارك، والتي شكلت نقلة نوعية من حيث جودة المنتج الإعلامي ومخاطبته لاهتمامات كافة فئات الجمهور.

وأشار بودي إلى أن موقع "الراي" الإلكتروني الذي هو الآخر تميّزه على مستوى دولة الكويت ككل، وخصوصا من خلال متابعته الدقيقة ومواكبته السريعة لمختلف الأحداث والتطورات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الفنية، مبينا في الوقت نفسه أن الموقع نجح ولا يزال بنقل وتغطية مختلف الملفات لحظة بلحظة من خلال فريق متمرس ومحترف.

وذكر أن المجموعة برمتها خطت خطوات مهمّة نحو تعزيز المحتوى التفاعلي، ومخاطبة اهتمامات مختلف الشرائح الاجتماعية والفئات العمرية، سواء عبر جريدة "الراي" أو تلفزيون "الراي" أو الموقع الإلكتروني، والمواقع الأخرى المتعددة من خلال شبكات ومنصات التواصل الاجتماعي.

وأوضح أن المجموعة تواصل مبادراتها لتحقيق الكفاءة التشغيلية، من خلال ترشيد المصروفات، بالتزامن مع الاستمرار في تطوير مواردها البشرية، وتحديث أنظمتها المعلوماتية والإلكترونية، لتظل رائدة على الصعيدين المحلي والعربي.

وأفاد بودي بان التكامل في شبكة الخدمات الإعلامية والإعلانية التي تقدّمها المجموعة يجدّ بشكل كبير من آثار التقلبات الموسمية في الطلب الإعلاني الذي يشكّل المصدر الأساسي للإيرادات.

وتعد مجموعة "الراي" الإعلامية واحدة من كبرى المجموعات الإعلامية وأكثرها تكاملا وتأثيرا في دولة الكويت بشكل خاص ومنطقة الخليج بشكل عام، حيث تصدر جريدة "الراي"، إحدى أوسع الصحف انتشارا وأكثرها تأثيرا في الكويت، كما تدير المجموعة تلفزيون "الراي"، وتنشط إضافة إلى ذلك في مجال الإنتاج الإعلامي من خلال شركة "الراي" للإنتاج الإعلامي، بالإضافة إلى منافذها الإعلانية الأخرى المتنوعة والمتمثلة في جريدة "السوق 1" و"السوق 2" الإعلانيتين، وحافلات "سيتي جروب"، بالإضافة إلى باصات شركة النقل العام الكويتية، لتشكّل مجتمعة الشبكة الأقوى تأثيرا والأكثر تكاملا والأغنى تنوعا للمعلن والمستهلك على حد سواء.

والمساهمة في تثبيت المهتدين الجدد على دينهم

الملا: مشروع «نور على نور» يهدف للمساهمة في تعريف غير المسلمين بالإسلام

أطلقت الرحمة العالمية بجمعية الإصلاح الاجتماعي مشروع "نور على نور" الذي يهدف إلى المساهمة في تعريف غير المسلمين بالإسلام والمساهمة في تثبيت المهتدين الجدد على دينهم وتعزيز المعاني والقيم الإنسانية النبيلة بين أبناء المسلمين.

وفي هذا الصدد قال رئيس قطاع أوروبا في الرحمة العالمية خالد الملا: إن المشروع سيكون له الأثر البالغ في الاهتمام بالشباب والنشء وتربيتهم وتعليمهم العلم النافع وغرس المفاهيم العظيمة لديننا الإسلامي الحنيف ورعايتهم علمياً حتى ينهضوا بمجتمعاتهم، إضافة لما يترتب على تلك المشاريع من الأجر المتواصل الذي لا ينقطع لقوله صلى الله عليه وسلم: «من دعا إلى هدى كان له من الأجر مثل أجور من تبعه لا ينقص ذلك من أجورهم شيئا» (رواه مسلم).

وأوضح الملا أن المشروع يتبنى عدداً من المشروعات منها التعريف بسيرة النبي محمد صلى الله عليه وسلم من خلال إقامة المعارض الإسلامية، وتنفيذ برامج وأنشطة مختلفة للتعريف بالإسلام المعتدل وتعزيزه وبناء سكن للطلاب الفقراء ومحدودي الدخل وتنفيذ ملتقيات تربوية وتعليمية للمهتدين الجدد وترجمة معاني وطباعة المصاحف والكتب والمراجع الإسلامية المهمة، وبناء وتشغيل مراكز تحفيظ القرآن الكريم والمراكز الإسلامية وبناء المدارس التي تدرس المنهج الإسلامي بالإضافة إلى منهج الدولة التي تبنى فيها، وكفالات طلاب العلم والدعاة والأيتام.

وبين الملا أن المراكز الإسلامية في أوروبا لها أهمية خاصة حيث تشهد يوميا مسلمين جدداً يدخلون الإسلام في مراكزنا التعليمية بل إن هناك أشخاصا يبحثون عن الطريق إلى الهداية فكانت باباً واسعا دخل من خلاله الكثير إلى الإسلام الحنيف، قال النبي صلى الله عليه وسلم: «لا تحقرن من المعروف شيئا ولو أن تلقى أخاك بوجه طلق»، مطالبا أهل الخير بالمساهمة في مشروع «نور على نور» لنشر الإسلام وتعليم المسلمين الجدد أمور دينهم.

وأوضح الملا أن للمشاريع التعليمية في أوروبا أهمية بالغة في التعريف بالدين الإسلامي الحنيف إضافة إلى أن كثيراً من هذه البلدان الإسلامية في أوروبا تفتقر لمثل هذه المشاريع نتيجة الفقر الثقافي في هذه المجتمعات وخاصة مجتمعات البلقان –شرق أوروبا– بسبب الحروب السابقة التي دارت رحاها في تلك البلدان.

وعن آلية التعرف على جهود الرحمة العالمية في هذا الجانب أوضح الملا أن موقع الرحمة العالمية khaironline.net تتوافر به كل التفاصيل عن مشاريع الرحمة وأخبار فعالياتها ويمكن للجمهور متابعتها بجانب توفير خدمة المتبرعين، عبر الاتصال المباشر على مدار 12 ساعة يومياً على هاتف رقم 1888808.